

المحور السابع: إقفال نموذج التوازن التطبيقي العام.

1. تقنيات إعداد النماذج الحسابية للتوازن العام :

ينطلق أصحاب النماذج في إعدادها من اختيارها حسب الظاهرة المدروسة ثم قياس الأوسطة التي تسمح بالمرور من الحالة النظرية إلى الحالة التطبيقية وصولاً إلى حل النموذج عن طريق برنامج حاسوبي بعرض مختلف السيناريوهات.

و لا يتم هذا الأمر إلا باختيار المعادلات التي تمكن من السير الحسن لهذا النموذج و التي يجب أن تتطبق مع المقاربة النظرية بالإضافة إلى أنها تكون سهلة الاستعمال في التحليل و هذه المعادلات تشمل :

معادلات الإنتاج (X_s) لمختلف القطاعات و عوامل الإنتاج كالعامل و رأس المال ($L ; K$) , معادلات الدخل (Y) لكافة الأعوان الاقتصاديين و ادخار العائلات (S_h) و استثمار المؤسسات (القطاع الخاص) (INV) , معادلات الطلب النهائي الداخلي , معادلات الأسعار (P) و معادلات التوازن و بعدها يتم قياس الأوسطة السلوكية و المعلومات بحيث يتم حسابها من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (المرونة المختلفة و الميول الحدية...) الموجودة في كل المعادلات.

II. طرق إغلاق أو إقفال النموذج (Bouclage):

يتم اختيار طريقة الإغلاق للنموذج وفقا لـ (طريقة الإغلاق الكينزية , طريقة الإغلاق النيو كلاسيكية أو طريقة إغلاق جوهانسون) و يعتمد هذا الاختيار على طبيعة الدراسة و أهدافها .

1. الإغلاق الكلاسيكي :

يفترض تساوي قيمة الاستثمارات الكلية مع الادخار المتاح عند التوازن لكن هذا ليس دائما محقق.

2. الإغلاق الكينزي :

يفترض أنه لا يوجد بالضرورة توازن في سوق العمل و يمكن أن يكون هناك توازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل و بالتالي يمكن توضيح ذلك في المعادلة التالية :

$$L_s = \sum_{j=1}^4 LD_j$$

3. الإغلاق الكالدوري (Kaldorienne) :

يفترض بأن مداخل العائلات لا تتكون فقط من عوائد عوامل الإنتاج التي تمتلكها حسب قاعدة الإنتاجية الحدية لكن هناك صيغة داخل النموذج مفادها ، أنه عندما يكون حجم الاستثمار المحصل عليه كهدف أعلى من حجمه في وضعية الأساس يحدث تحويل للدخل من العائلات التي لها ميل حدي للادخار ضعيف لفائدة العائلات التي لها ميل حدي

للادخار مرتفع ، و هذا بطريقة تلبي شروط التوازن الاقتصادي الكلي للاستثمار و الادخار ، أما إذا كان الهدف المحصل عليه من حجم الاستثمار أقل منه في وضعية الأساس فإن الصيغة ستكون عكسية.

4. إغلاق جوهانسن (Johansen) :

طريقة الإغلاق هاته تفترض أن الإنفاق العمومي الذي اعتبر متغيرا خارجيا يصبح من بين المتغيرات الأخرى الممكنة متغيرا داخليا ، هذا ما يسمح بأن يكون إدخار الحكومة أيضا متغيرا داخليا ، ليتساوى مع الاستثمار عند التوازن بطريقة تراعي الهدف من الاستثمار.

III. معادلات شروط التوازن (معادلات الاقفال) :

توازن سوق العمل :

$$L_s = \sum_{j=1}^4 LD_j$$

L_s

- عرض العمل (حجم)

توازن سوق السلع و الخدمات :

$$X_{Si} = DIT_i + \sum_{h=hs}^{hk} C_{ih} + INV_i$$

$$IT = \sum_{h=hs}^{hk} S_h + S_E$$